

الدور السياسي للمرأة المصرية... الفرص والتحديات

د. سما سليمان

في البداية اتوجه بالشكر لمجلس كنائس الشرق الاوسط وللدكتورة لور ابي خليل علي الدعوة الكريمة لندوة المرأة والكرامة الانسانية.

الحقيقة سوف اتحدث عن الدور السياسي للمرأة المصرية من خلال عدد من المحاور: الاول، وضع المرأة السياسي في ظل القيادة السياسية الحالية والفرص التي اتاحتها للمرأة المصرية في كافة المجالات وخاصة وضعها السياسي وثانيا، التحديات التي تواجه الدور السياسي لها وخاصة علي المستوي المجتمعي والقانوني وثالثا، مستقبل هذا الدور

نحن نعيش انطلاق الجمهورية الجديدة منذ تولي السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي الحكم في ٢٠١٤... وهو القيادة السياسية الوحيدة التي عززت من دور المرأة بل وكفأتها علي دورها في ثورتها ٢٥ يناير ٢٠١١ و ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وهو الدور الذي حمت به المرأة المصرية وطننا العظيم من تغيير هويته والبقاء علي وجوده.

في حين ان مشاركة المرأة المصرية في ثورة ١٩١٩ لم تجن فيه المرأة الثمار الا عام ١٩٥٦ بحصولها علي حقها السياسي انذاك .

فقد شهدت المرأة تطورا في نسب تعليمها مع النهضة التي تشهدها الجمهورية الجديدة في بناء المدارس والجامعات وقلت نسب تسرب البنات من التعليم. وقد تقدمت مصر في مؤشر التعليم في التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لتتصدر المركز ١٠٥ عام ٢٠٢١ مقارنة بالمركز ١١٠ عام ٢٠١١.

كما استفادت المرأة المصرية من المشروعات الصحية الكبيرة مثل مشروع ١٠٠ مليون صحة والكشف المبكر عن الاورام حيث تم الكشف عن حوالي ٣٥ امرأة علي مستوى الجمهورية.. كما ستستفيد المرأة علي المستوي الاجتماعي من مشروع حياة كريمة التي ستنمي حوالي ٤٥٠٠ قرية الامر الذي ستستفيد منه المرأة المصرية في كافة المجالات.

ولان الانسان هو محور الجمهورية الجديدة سواء رجل ام امرأة فقد اهتم السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي بتطوير وضع المرأة المصرية علي مستوي تقلد المناصب القيادية حيث تولي ٨ وزيرات من اجمالي ٣٢ وزير حقا وبوزارةية بنسبة ٢٤٪.. بعد ان كان يقتصر وجود المرأة في الوزارة في امرأة او امرأتين فقط وتقلدت المرأة منصب محافظ لأول مرة في تاريخ مصر.. كما تم تعيينها في النيابة العامة وكذلك مجلس الدولة ليصل عدد القاضيات الي حوالي ١٠٠ قاضية.. فضلا عن تقلدها منصب رئيس جامعة.. وفي مجالس ادارات الشركات الكبرى والذي كان له تأثير في زيادة انتاج هذه الشركات بنسبة قاربت ال ٢٥٪.

وعلي المستوي التشريعي وصلت نسبة المرأة عام ٢٠١٥ في مجلس الشعب انذاك الي ١٥٪، وقد نصت تعديلات الدستور علي منح كوتة للمرأة لتمثل في ٢٥٪ في مجلس النواب و ١٠٪ في مجلس الشيوخ .

وقد وصل عدد السيدات في مجلس النواب الي ١٦٣ نائبة بنسبة ٢٨٪ و ٤١ نائبة في مجلس الشيوخ بنسبة ١٤٪.

وبالتالي تقدمت مصر ٧٠ مركزا بمؤشر تمثيل المرأة في البرلمان حيث تشغل المركز ٧٧ عام ٢٠٢١ مقارنة بالمركز ١٣٦ عام ٢٠٢٠.

كما تم تحديد نسبة ٢٥٪ من المجالس المحلية للمرأة في مشروع القانون المقدم لمجلس النواب والخاص بالادارة المحلية والانتخابات المحلية القادمة .

وقد اهتم مجلس الشيوخ بمناقشة القوانين التي تهم المرأة ومنها تغليظ العقوبة علي مرتكبي جريمة الختان.. فضلا عن مساواة المرأة في قانون العمل للقطاع العام بالمرأة في قانون الخدمة المدنية الخاص بالقطاع الحكومي .

التحديات التي تواجه المرأة المصرية:

تم وضع استراتيجية للمرأة المصرية عام ٢٠١٧ من قبل المجلس القومي للمرأة في عدة محاور.. المحور السياسي والاقتصادي والاجتماعي.. وقد وضعت الاستراتيجية عدد من التحديات منها: اولاً، تغيير الثقافة المجتمعية نحو المرأة ثانياً، تبني كافة فئات المجتمع تمكين المرأة كمسؤولية جماعية وثالثاً، مساندة المرأة في الحصول علي حقوقها القانونية واعطاء اهتمام خاص بالمرأة المهمشة والفقيرة.

ومن ثم فان التحدي الاكبر الذي يواجه المرأة المصرية هو الثقافة المجتمعية التي تنظر للمرأة علي انها مواطن من الدرجة الثانية وتأتي بعد الرجل في العمل العام وبالاخص في الدور السياسي وقد رسخت هذه الصورة الذهنية جماعات الاسلام السياسي التي لا تعترف للمرأة بدور في المجتمع الا بدورها في المنزل فقط..

كذلك يعيب الحديث عن المرأة المصرية كوحدة واحدة فالمرأة في الريف غير المرأة في الحضر ولكل منهما عاداته وقيمه ومن ثم قدرتها علي استيعاب الدور السياسي للمرأة ففي محافظات الجنوب مازالت الرؤية تقليدية مع بعض التفاوتات فضلا عن تأثير العادات والتقاليد والثقافة المجتمعية في استمرار التحديات امام المرأة ومنها: الارث والميراث واستمرار عادة الختان والعنف ضدها والتسرب من التعليم وزواج القاصرات وارتفاع نسبة الطلاق في الزيجات التي لم يمر عليها سنين ووصلت نسبتها الي حوالي ٦٢٪ من هذه الزيجات.

مستقبل الدور السياسي للمرأة المصرية:

اتوقع في ظل استمرار القيادة السياسية الحالية بقيادة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي الذي يضع تمكين المرأة كهدف رئيسي في الجمهورية الجديدة الي تضاعف نسب تمثيل المرأة في السلطة التشريعية وكذلك في المناصب القيادية المختلفة.

فضلا عن سن قانون الاحوال الشخصية الذي سيكون له اثر كبير في ضمان حقوق المرأة واستقرار الاسر المصريةبالاضافة الي رفع مستوي الوعي المجتمعي وتغيير منظومة القيم في المجتمع وهو ما تسعى الي تحقيقه الجمهورية الجديدة... لبناء انسان قادر علي التفكير النقدي ليصعب استقطابه من الجماعات المتطرفة... وكذلك تقبله للاخر.. وقادر علي تحقيق التنمية بمتظومته القيمية الايجابية .

وفي النهاية اتوجه بالشكر لمجلس كنائس الشرق الأوسط ودكتورة لور ابي خليل علي الدعوة الكريمة للمشاركة في هذه الندوة المهمة.